بردة الرجل المحلل لانه وصف في غيره اثره بل يسقط الاحلال
بردة المراة المحللة فاذا رجعت للاسلام ولا تحل لبانها صح
تنكح زوجا آخر قال الخرشي واذا ارتد المحلل للمستوفية ثم رجع للاسلام
ولم يرجع فان تحليله للمراة لا يسقط لانه اثره في غيره وهي امراة
المحللة تحل لمطلقها او لانخلاف المراة اذا طلقها زوجها ثلاثا
ثم تزوجت بغيره وحللت للمطلق الاول ثم ارتدت ثم رجعت
الى الاسلام فان تحليلها يسقط برد تها فلا تحل للاول الا بعد زوج
وكانها لم تتزوج بعد طلاق الاول لانها ابطلت فعلها في نفسها
وهو نكاحها الذي احلها كما ابطلت نكاحها الذي احصنها وفي بطلان
الوصية بردة الموصي وعدمه خلاف اقتصر في الاصل على بطلانها
وفي المواق واقره الميناني صحتها اذا رجع للاسلام قال شب اسقطت
وصية صدرت من المرتد قتل ردته او في زمنها وظاهره ولو كانت
مكتوبة وقال اصبغ في المكتوبة لا تبطل اذا رجع للاسلام ومثله
ارتد الموصي له اه وقال الخرشي واذا اوصى بوصايا ثم ارتد
ثم رجع الى الاسلام فان توبته تسقط ما اوصى به قال
الميناني نحوه في الخطاب وهو خلاف ما في المواق عن المدونة ان
البطلان انما هو اذا مات على ردته انظر واقر شخص كافر انتقل
من كفره لكفر اخر كيهودي تنصر او تمجس او عكسه وقوله صلى
الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه يحمل على دين يقر عليه وهو
دين الاسلام وهو الدين المعتبر شرعا وحكم بضم فكسر باسلام
من اب ولد لم يميز لصغر او جنون تبعا لاسلام ابيه فقط
لامه ولاجده وانمعنى ان الكافر الاصلي اذا اسلم وله ولد غير مميز
لصغر او جنون وله كذا بالفا فانه يحكم على ولده بالاسلام فان بلغ
الصغير او افاق المجنون واظهر الكفر فهو مرتد تلزمه احكامه
سراة ونها ولد كذلك فقد يحكم باسلامه تبعا لها وكذلك الجد اذا

اسلم

اسلم وله ولد ولد كذلك قد يحكم باسلامه تبعا له وتبه في الحكم
باسلام الولد تبعا لاسلام ابيه فقال كان ميز الولد حال
حدوث اسلام ابيه فيحكم باسلامه تبعا له في كل حال الا الولد
المراهق للبلوغ حال ظهور اسلام ابيه او حال الاطلاع عليه
وقد كان غير مراهق دخول ابيه في الاسلام ولكن غفل عنه فلم
يطلع عليه حتى راهق فلا يجبر على الاسلام بالقتل بل بغيره من
ضرب شديد وحبس حتى يسلم وان مات ابوه الذي اسلم قبل
بلوغه ورث ابيه اي المراهق من ابيه حيث يبلغ فان اسلم على
الاسلام دفع له وان رجع للكفر لم يدفع له ولم يعتبر اسلامه هذا
قبل بلوغه لعدم جبره عليه بالقتل اذا بلغ ورجع عنه قال مالك
في المدونة ومن اسلم وله ولد مراهق من ابناء ثلاث عشرة سنة
وشبه ذلك ثم مات الاب وقف ماله اليه بلوغ الولد فان اسلم ورثه
والا لم يرث وكان المال للمسلمين ولو اسلم الولد قبل احتلامه لم يحمل
اخذ ذلك حتى يحتلم لان ذلك ليس باسلام الا ترى انه لو اسلم ثم
رجع الى النصرانية اكره على الاسلام ولا يقتل ولو قال الولد لاسلم
اذا بلغت لم أنظر اليه ذلك ولابد من ايقافه لبلوغ احتلامه اه قال العدوي
هذا يعارض ما تقدم من ان اسلامه معتبر ولكن المسئلة ذات
قولين والحاصل ان مذهب المدونة انه لا عبرة باسلامه قبل
بلوغه وانه لو اسلم ثم رجع الى النصرانية مثلا لم يجبر بالضرب ولا
يقتل وصحح ابن الحاجب اعتبار اسلامه قبل بلوغه فاذا بلغ
ورجع عنه قتل اذا لم يتب وهو الراجح اه قال الرماصي والذي
صححه ابن الحاجب عبر عنه ابن شاس بظاهر المذهب وابن رشد
بالمشهور وصرح ابن شاس بقتله اذا رجع بعد بلوغه قال في التوضيح
ما ذكره في المدونة هكذا هو صحيح المعنى من الحكم باسلام الصبي
لكن اخذ غير واحد القولين من المدونة اه وتبع المجرسي